خامسا : لم تتوقف النتائج السياسية التي رتبتها الاتفاقية عند حد تخريب التضامن العربي وبالتالي اضعاف كافة الاطراف في مواجهة اسرائيل ، بل تعدته الى تخريب علاقة مصر التاريخية بالاتحاد السوفياتي الصديق . وكانت عملية التخريب في هذه العلاقة قد بدأت بعد حرب اكتوبر مباشرة ، الا انها بلغت مع توقيع الاتفاقية مدى خطيرا جدا . وكان يمكن فهم هذا الامر — بعيدا عن الناحية المبدئية — لو أن مصر قد حررت اراضيها بموجب هذه الاتفاقية وحققت الشعارات التي خاضت حرب اكتوبر تحتها وبسلاح الاتحاد السوفياتي . غير انه في ظل احتلال معظم أراضي سيناء المصرية وباقي الاراضي العربية المحتلة، فان تخريب علاقة مصر بحلفائها السوفيات سوف تنجم عنه آثار سياسية ليست في مصلحة المطالب العربية الراهنة .

سادسا : في الوقت الذي قيدت فيه الاتفاقية يد القوات المسلحة المصرية والزمتها بالمراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار في البر والبحر والجو ومنعتها من اللجوء الى الحرب او التهديد بها ، فان يد القوات الاسرائيلية على الجبهات الاخرى، وخاصة على الجبهة الفلسطينية — اللبنانية ، قد بقيت طليقة . واذا كان الامر كذلك منذ حرب اكتوبر ، فانه منذ التوقيع على الاتفاقية قد أصبح حالة قانونية مقرا بها من قبل الجانب المصري . وقد تكون هذه أخطر نتائج الاتفاقية وأهم مكاسب اسرائيل السياسية منها.

أما **من الناحية الثانية** فان حالة الصراع القائم بين مصر والعرب من جهة واسرائيل من جهة اخرى ، وهي قائمة على اساس احتلال اسرائيل لاراض عربية ومواصلتها انكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في وطنه ، محدد آخر لصفة الاتفاقية .

اذن فان الصراع العربي ضد اسرائيل ليس على الحدود او لدحض ادعاءات اقليمية معينة . بل ان جوهره الحقيقي قائم على تحقيق سلام الشعوب العربية ورفض السلام الاسرائيلي ذي المفاهيم التوسعية والعنصرية . وعليه ، فان اي اتفاق سلام حقيقي يمكن التوصل اليه ، او اية تسوية سياسية يمكن تحقيقها ، لا تكون كذلك الا بكفالة سلام وأمن الشعوب العربية وعودة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

هنا يمكن طرح التساؤلين التاليين : الم تضعف الاتفاقية مطالب مصر المشروعة بتحرير باقي اراضي سيناء المحتلة بعد أن حددت لها الخيارات ؟ ثم الم تضعف الاتفاقية مطالب الاطراف العربية الاخرى بانتزاع اراضيها المحتلة وحقوقها المغتصبة بعد أن أخلت الاتفاقية بميزان القوى القائم لصالح اسرائيل ؟

ان اتفاقية تمس كل هذه المطالب السياسية وتفرز كل تلك الوقائع القانونية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، لا يمكن وصفها بأنها اتفاقية عسكرية . وبالتالي فانه يمكن القول بأن اسرائيل نجحت في ابرام اتفاقية سياسية — عسكرية شاملة ، حيث فشل المفاوضون المصريون بالابقاء على الطابع العسكري لاتفاقيتهم تلك . ولن ينفع توقيع رؤساء الاركان لدى الطرفين بتوقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى في اضفاء الطابع العسكري عليها ، بدليل ان الاتفاقية لم تصبح ملزمة الا بعد أن وقعها عن كل طرف ممثل سياسي وآخر عسكري في جنيف بوجود رمزي للامم المتحدة وبغياب الدولتين اللتين ترئسان بالتناوب مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط .

الخيار العسكري المغلق

ان هزالة المقابل الجغرافي الذي حصلت عليه مصر ، بالقياس الى ما قدمته من تنازلات ، يطرح على الفور شكوكا عميقة بجدوى المراهنة المصرية على الوسائل السياسية طريقا لاستعادة اراضيها المحتلة وتحقيق الشعارين اللذين خاضت بهما